

قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية معونة اقتصادية أم آلية للتدخل والهيمنة الاقتصادية

م.د. افتخار محمد مناحي الرفيعي
الجامعة العراقية- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

أ.م.د. خميس محمد حسن
جامعة الأنبار / كلية الإدارة والاقتصاد
الفلوجة

المستخلص:

بدأت الدول الرأسمالية الصناعية قبل انتهاء عمليات الحرب العالمية الثانية بقليل، تتجه نحو التفكير بإقامة نظام نقدي دولي جديد بديلاً للنظام الذي كان سائداً قبل الحرب، والمستند أساساً إلى الجنيه الإسترليني والذهب، إذ تراجعت فاعليته. وقد توجت تلك الجهود بعقد مؤتمر دولي في مدينة (بريتون وودز) الأمريكية عام 1944، والذي تمخضت عنه إقامة نظام نقدي دولي جديد يستند هذه المرة إلى الدولار الأمريكي والذهب، وتشرف عليه منظمة دولية سميت ((بصندوق النقد الدولي)).

وكان الهدف المبدئي المعلن لكل الدول الرأسمالية من إنشاء تلك المنظمة . هو تولى سلطة الأشراف على ذلك النظام من أجل العمل باتجاه التوفيق بين مصالح تلك الدول المتنافسة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تصوغ أهداف غير معلنة للنظام الجديد ومنظمتها الدولية التي تخدم مصالحها الإستراتيجية المستقبلية على المستوى العالمي، والمتمثلة بإنشاء نظام رأسمالي عالمي واحد تهيمن عليه . وتستخدمه كوسيلة لإنزال ضربة قوية بالمناطق النقدية الأخرى لاسيما منطقة الجنيه الإسترليني من جهة، وآلية انتمان دولية للتدخل والهيمنة على الدول غير الرأسمالية وربطها بالمنظومة الرأسمالية العالمية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، سياسة انتمانية، معونة اقتصادية، هيمنة رأسمالية، تدخل اقتصادي.

Loans of the International Monetary fund to Developing Countries : An Economical Support or an Interference Mechanism and Economic Domination ?

Abstract:

A little before the end of World War II operations, the industrial capitalist states had a re-orientation towards establishing a new international monetary system to replace the one which was dominant during the pre-war time . The old system which was based on sterling pound and gold witnessed a recession . The new efforts were culminated by holding an international conference in the

American city (Briton Woods) in 1944 . It resulted in the establishment of a new international monetary system based on the American dollar and gold, supervised by an international organization which became known as (The International Monetary Fund).

The capitalist states' essential aim behind the establishment of this organization was to supervise the new system to make reconciliation between the conflicting interests of competitive states . The United States was an exception, for it had unannounced aims behind the new system and its international organization. It sought to serve its future strategies on an international level, represented by the establishment of an international capitalist system which would be used as a means of destroying other monetary regions, especially that of sterling pound form one hand . It was also meant to be used as an international credit mechanism to interfere in and dominate non-capitalist state and subordinate them to the universal capitalist system on the other hand.

المقدمة:

إن وقائع اقتصادية مختلفة توالى حدوثها على المسرح الاقتصادي الرأسمالي الدولي في فترة ما بين الحربين العالميتين وفي مقدمتها نزوح الاقتصادات الصناعية الرأسمالية، وبروزها كقوة اقتصادية صاعدة ومتنافسة، وأحداث الحربين العالميتين وما أفرزتا من نتائج مدمرة، قد أسهمت جميعها في تراجع فاعلية النظم النقدية، والمالية، والتجارية السائدة. فتبلور شعور دولي عام لدى الدول الصناعية الرأسمالية بضرورة التفكير بإقامة نظام نقدي دولي بديل للنظام الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى، وقد توجت تلك الجهود بعقد مؤتمر (بريتون وودز) في العام 1944، والذي تمخضت عنه إقامة نظام نقدي دولي بديل يستند إلى الذهب والدولار بدلاً من الذهب والجنيه الإسترليني إلى جانب إنشاء ثلاث منظمات اقتصادية دولية تمثلت في صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية. وهكذا أنشئ الصندوق بهدف مععلن تمثل في تولي سلطة الأشراف على نظام نقدي دولي جديد يعمل باتجاه التوفيق بين مصالح الدول الرأسمالية المتنافسة، في حين كانت الولايات المتحدة تصوغ أهداف غير معلنة لهذه المنظمة الدولية من أجل استخدامها كألية لخدمة مصالحها الإستراتيجية العالمية في المستقبل. وعلى هذا الأساس بُنيت فرضية البحث، والتي تنص على ((أن التدخل وإعادة هيكلة

اقتصادات الدول المقترضة هي الأهداف الحقيقية وغير المعلنة لصندوق النقد الدولي)). وكذلك هدفه الذي يرمي إلى ((إثبات أن إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية المضطربة بسبب أحداث مختلفة أهمها أحداث الحرب العالمية الثانية التي لم تكن إلا أهداف معلنة للصندوق بينما الأهداف الحقيقية غير المعلنة من إنشائه تتمحور حول مجموعة شروط ومعايير مرافقة لقروضه أعتمدت كآلية لهيكل اقتصادات الدول المقترضة، بهدف إقامة اقتصاد رأسمالي عالمي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية)) . ولإثبات صحة الفرضية والتحقق من موضوعية الهدف، أعتد المنهج الاستقرائي في دراسة نشوء الصندوق، في حين استخدم المنهج الاستنباطي في تحديد أهدافه المعلنة وغير المعلنة. وقد جرى تقسيم البحث على أربعة محاور هي:

المحور الأول- الخلفية التاريخية لنشوء صندوق النقد الدولي.
المحور الثاني- التوفيق بين المصالح الرأسمالية المتعارضة، وهي الأهداف المعلنة للصندوق.

المحور الثالث- سياسة الصندوق الائتمانية آلية لتحقيق أهدافه غير المعلنة في التدخل الاقتصادي والهيمنة الرأسمالية.

المحور الرابع- تداعيات تطبيق أهم الشروط المصاحبة لقروض الصندوق في اقتصادات البلدان المقترضة.

وقد أختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي ربما يستأنس بها طالو القروض من الدول الفامية.

المحور الأول

الخلفية التاريخية لنشوء صندوق النقد الدولي.

ساد حتى بداية الحرب العالمية الأولى نظام نقدي دولي يستند إلى قاعدة (الذهب- الإسترليني) بوصفهما موجودين رئيسيين مقبولين عموماً كاحتياطات دولية لتسوية المبادلات التجارية والاختلالات في موازين المدفوعات بين الدول، وأن اختيار الإسترليني رديف للذهب في التعاملات الدولية يعود إلى تلك الثقة العالمية بقوة اقتصاد إنجلترا، واستقرار نظامها المالي في تلك المرحلة، وهو ما جعل الطلب على الإسترليني من قبل المستوردين والمصارف الأجنبية كبيراً، مما أدى بدوره إلى رفع سعر صرفه. فتدفق المزيد من الذهب إلى لندن لتصبح بذلك

المصدر الأهم للتمويل الدولي آنذاك^(١). بيد أن وقائع اقتصادية مختلفة توالى حدوثها على المسرح الاقتصادي الدولي في المدة ما بين الحربين العالميتين، وفي مقدمتها؛ نزوح الاقتصادات الصناعية وبروزها كقوى اقتصادية صاعدة، وأحداث الحربين العالميتين وما أفرزته من نتائج مدمرة، قد أسهمت جميعها في خلق شعور دولي عام ولاسيما لدى الدول الصناعية، تمثل بضرورة التفكير بإقامة نظام نقدي دولي جديد بديل عن النظام الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى، ومن أهم هذه الأحداث هي^(٢):-

1- ظهور موجودات احتياطية دولية أخرى إلى جانب الموجودين الدوليين المذكورين أنفاً (الذهب- الإسترليني)، أي أصبح كل من الدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي نقوداً تستخدم في التسويات الدولية. وبما أن عرض الذهب لم يكن أصلاً بالمستوى المكافئ لحجم المتداول من الجنيه الإسترليني فكيف اذا اعتمدت نقود دوليه اضافيه ، وهو ما أدى إلى تباين الثقة بالنقود الدولية المطروحة، بحيث أصبح من غير الممكن لأي نقد (عملة) دولي أن يعمل بكفاءة.

2- تقييد العمليات العسكرية في الحرب العالمية الأولى حرية انتقال الذهب بين الدول، مما انعكس سلباً على اعتماده كموجود نقدي دولي، فاضطرت معه الدول كافة ولاسيما المتحاربة إلى الاستعاضة عنه بنظام نقدي قانوني يستند إلى نقود ورقية إلزامية غير قابلة للتحويل إلى ذهب، مما حول عملات الدول كافة إلى نقود وطنية، لا ترتبط بأية قاعدة نقدية دولية، حيث أخضعت أسعار صرفها إلى إدارة وطنية لا تأخذ بنظر الاعتبار ظروف البلد الاقتصادية ولاسيما ميزان المدفوعات.

وبسبب النفقات الباهظة للعمليات الحربية، وعدم وجود قيود على الإصدار النقدي الجديد، لجأت البنوك المركزية في الدول المتحاربة إلى إصدار كميات كبيرة من النقود الورقية الإلزامية، نجم عنه اضطرابات نقدية حادة تمخضت عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وكانت النتيجة هي دخول الدول الصناعية الرأسمالية في حروب اقتصادية تنافسية في مجال تخفيض أسعار العملات، ووضع السياسات الحمائية، واتفاقيات جمركية ثنائية، ورقابة على الصرف، أسهمت جميعها في تقليص حجم التجارة الدولية، وانخفاض معدلات النمو^(٣) ، وربما كانت هذه الحروب التنافسية من الأسباب المهمة في

(١) عبد المنعم السيد علي ، وهيل عجمي جميل / العلاقات النقدية الدولية / الجامعة المستنصرية / بغداد / 1992 ص 116-117

(٢) المصدر السابق ، ص 118 - 121 .

(٣) محمد عبد الشفيق ، قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد / دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط 1 / 1981 ، ص 129

- نشوب الحربين العالميتين، مما اضطر الدول كافة إلى العمل باتجاه وضع قواعد جديدة لنظام نقدي دولي جديد.
- 3- بعد نزوح الكثير من اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية، وظهور المنافسة بينها على أسواق التصريف، والمواد الأولية مما جعل من غير الممكن توافر المرونة اللازمة بين تكاليف الإنتاج والأسعار بالدرجة ذاتها، التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى، وأسهمت في صدارة الجنيه الإسترليني الدولية. وبسبب محدودية الاحتياطي الدولي من الذهب لجأت الدول المختلفة إلى اعتماد أسعار صرف متباينة لعملاتها، مما شجع على تدفق الذهب بين تلك الأقطار بشكل غير منضبط انعكس سلباً على المركز الدولي للجنيه الإسترليني ولاسيما عندما وجدت انجلترا نفسها غير قادرة على دعم قيمته مما اضطرها إلى التخلي نهائياً عن قاعدة الذهب عام 1931، الأمر الذي جعل الجميع يدرك ضرورة التفكير ببديل نقدي دولي جديد أكثر واقعية على وفق المعطيات الاقتصادية الدولية الجديدة.
- 4- قيام الولايات المتحدة الأمريكية برفع التعريفة الجمركية على السلع المستوردة، فضلاً عما سببته أزمة الكساد الكبير عام 1929 من تقليص للاستيرادات والإقراض الأجنبي، قد أسهمت جميعها في انخفاض صادرات الدول الصناعية الأوربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية و لا سيما تلك الدول التي تشكل صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأهم لدخولها المتحققة، وهو ما جعل تلك الدول غير قادرة على تنمية استيراداتها من الولايات المتحدة عبر التصدير أو التمويل من خلال القروض الأمريكية، بل اللجوء إلى الذهب بصفته بديلاً مناسباً للتمويل، قابله في الاتجاه الآخر قيام بعض الحكومات الأوربية ولاسيما ألمانيا بفرض رقابة على الصرف الأجنبي بهدف الحد من السحوبات على الودائع المصرفية، مما خلق نوعاً من عدم الثقة في التعامل بين الحكومات الأوربية عزز فاعليته السلبية، قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة عملتها، أي رفعت قيمة أونست الذهب من (20,7) إلى (35,0) دولار أمريكي، مما ترتب عليه تدفق الذهب من أوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمقادير كبيرة حتى بلغ رصيد الأخيرة من الذهب عام 1945 ما يربو على (20) مليار دولار أمريكي، وهو يمثل حوالي (75%) من الخزين العالمي للذهب، في حين أن إنجلترا في أوج صادراتها الاقتصادية لم يتجاوز نصيبها من الاحتياطي العالمي من الذهب عام 1918 سوى (10,8%)⁽¹⁾.
- 5- إن ما أفرزته العمليات العسكرية في الحرب العالمية الثانية من نتائج سلبية على التجارة والاستثمار الدوليين، والتي تراوحت بين توقف شبه تام للتجارة

(1) ستاد يجنكو / الازمة النقدية في النظام الرأسمالي / ترجمة محمد عزيز / بغداد ، 1979 ، ص 90 .

الدولية في الأسواق الخاصة في العديد من البلدان المشاركة في الحرب، وتحويل مسار التبادل التجاري الدولي إلى اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية تُعقد بين الحكومات، فضلاً عن تراجع التمويل الدولي للتجارة والاستثمار، مما فرض على الجميع قبيل انتهاء العمليات الحربية وبعدها مباشرة ضرورة إعادة النظر في آلية عمل اسواق واسعار الصرف الاجنبي والمؤسسات الاخرى في حقل التجارة والتمويل الدوليين بل بمركز لندن الدولي المتميز المالي والاقتصادي، وكذلك بصدارة الجنيه الإسترليني الدولية و لا سيما بعد صمود الاقتصاد الأمريكي الذي لم تتأثر بناه الصناعية الأساسية بالعمليات الحربية فقط بل زادت طاقته الإنتاجية على الصعيدين المدني والعسكري، وبلغ الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية (259) مليار دولار أمريكي عام 1948، في حين بلغ نظيره لدول غرب أوروبا في العام نفسه (152) مليار دولار أمريكي، وأن نصيب أمريكا من التجارة الدولية بلغ في العام نفسه ما يقرب من (34%) من الحجم الكلي للتجارة الدولية⁽¹⁾، إلى جانب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة آلية إعادة أعمار أوروبا التي حطمت العمليات الحربية اقتصاداتها، والتي اتخذت شكل مشروع مارشال، مما زاد من الطلب الدولي على الدولار الأمريكي بصفته بديلاً أفضل من الجنيه الإسترليني، مما دفع به إلى الصدارة كعملة دولية.

وقبل انتهاء العمليات الحربية للحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، وبسبب الضغط الأيديولوجي الخارجي (المعسكر الشيوعي) الذي أخذ يعمل باتجاه تحجيم نظام السوق وتقويض أسسه المادية، بدأ التوافق والتعاون بين جهود جميع الدول الرأسمالية المتضررة عسكرياً في الحرب العالمية الثانية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة ترتيب أسس التعاون الاقتصادي الدولي وتنظيمه في مجال النقد والتجارة والاستثمار، التي تضررت كثيراً بأحداث هذه الحرب المدمرة كغيرها من أنشطة الحياة الأوربية الأخرى. وكان التوجه العام قد تركز أولاً باتجاه إقامة نظام نقدي دولي جديد عبر إقامة مؤسسات دولية ليست مالية ومصرفية فحسب وإنما تجارية أيضاً، تسهم من جهة في تثبيت عملات الدول، وتساعد من جهة أخرى في تنظيم التجارة والاستثمارات الدولية وإدارتها.

وقد توجت تلك الجهود بعقد ممثلي (44) دولة مؤتمراً دولياً لهم في مدينة (بريتون وودز) الأمريكية عام 1944، تمخض عنه إقامة نظام نقدي دولي إلى جانب إنشاء ثلاث منظمات اقتصادية دولية، تمثلت بصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتمعيم والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية. وأضح فيما بعد أن

(1) عماد محمد علي العاني / تغيرات اسعار صرف الدولار وانعكاساتها الدولية / رسالة ماجستير / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد / 1994 ، ص 24 .

الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهيئ قبل نشوب الحرب وأثنا ءها لإقامة نظام اقتصادي رأسمالي عالمي يخضع لهيمنتها⁽¹⁾ في إطار دور جديد بدأت تمارسه على المسرح الدولي، أي ((بين ليلة وضحاها صار المرء يتحدث عن الإمبراطورية الأمريكية⁽²⁾)). وذلك من خلال طرح آليات اقتصادية دولية تأخذ شكل منظمات تمارس أنشطتها الدولية في مجال تثبيت العملات، وتنظيم الاستثمارات الدولية وإدارتها.

وقد انبثق عن ذلك التوجه الأمريكي قيام وزارة الخزانة الأمريكية عام 1942 بوضع التفاصيل الفنية لمؤسستين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتنمية إلى جانب وضع أسس لنظام نقدي دولي يستند إلى الدولار الأمريكي كعملة دولية، ومما يؤكد ذلك هو قبول المشروع الأمريكي بوصفه أحد المشروعات اللذين قدما إلى مؤتمر (بريتون وودز)، والمقدم من قبل (وايت) وزير الخزانة الأمريكي آنذاك، في حين رُفض المشروع الثاني (المشروع البريطاني) الذي طرحه الاقتصادي البريطاني الشهير (كينز).

وأنشئ صندوق النقد الدولي بهدف مُعلن تمثل في تولي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية سلطة الإشراف الجماعي على نظام نقدي دولي جديد مهمته ((الحيلولة من دون حدوث كساد عالمي جديد⁽³⁾)) في اقتصادات تلك الدول كما حدث في عام 1929، جوهره ((التثبيت المكيف⁽⁴⁾))، أي استقرار أسعار صرف العملات حول قيم تعادل معلنة خاضعة للتغيير وإعادة التثبيت في مستويات مختلفة كلما استدعت ذلك حاجة موازين مدفوعات الدول، بهدف الحفاظ على مزايا قاعدة الذهب من دون الخضوع لآلية التصحيح التي كانت سائدة في ظلها. في حين بقيت الأهداف الأمريكية من إنشاء الصندوق أهداف غير معلنة، والذي نسعى لتوضيحه بما يأتي.

(¹) عوني محمد الفخري / التنظير القانوني الداعم للعملة الاقتصادية الرأسمالية ، العملة واثراها في الاقتصادات العربية – بحوث ومناقشات ندوة بغداد (14-16 نيسان) ج 5 / بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 139-140 .

(²) هير فريد مونكلر / الامبراطورية ، منطق الهيمنة / ترجمة عدنان عباس علي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط 1 ، 2008 ، ص 7 .

(³) جوزيف ستكلتز / العملة ومساونها ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، بيت الحكمة ، ط 1 ، بغداد ، 2003 ، ص 28 .

(⁴) عبد المنعم السيد علي ، وهيل عجمي جميل ، مصدر سابق ص 128

المحور الثاني

التوفيق بين المصالح الرأسمالية المتعارضة ، هي الأهداف المُعلنة للصندوق.

كان الهدف المبدئي المُعلن لمعظم الدول الرأسمالية المتقدمة من إنشاء المنظمات الاقتصادية الثلاث (الصندوق، والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية) يتمثل في تقديم المساعدة والمشورة للدول الرأسمالية التي دمرت أحداث الحرب العالمية الثانية أنظمتها النقدية والمالية والتجارية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت باحتوائها وتوجيه أنشطتها لخدمة مصالحها الإستراتيجية المستقبلية على المستوى العالمي^(١). وتحددت المهام الأساسية المعلنة لصندوق النقد الدولي، الذي هو أحد هذه المنظمات بالمادة الأولى من اتفاقية إنشائه، والتي تمثلت بالآتي^(٢):

- ١ وضع أسس للأشرف على نظام نقدي دولي يخدم مصالح عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية على أساس ثبات سعر صرف الدولار الأمريكي إزاء الذهب والتي على أساسها تحددت أسعار التعادل بين عملات الدول الأعضاء في الصندوق. وإن ثبات أسعار الصرف هنا لا يعني التجميد بقدر ما يعني منع التقلبات غير المعتدلة في أسعار صرف عملات الأعضاء، وكذلك التخفيض التنافسي لأسعارها. وقد كان الهدف من النظام النقدي الجديد هو تحاشي الخصائص غير المرغوب فيها في نظم الصرف السابقة و لاسيما التناقض بين السياسات النقدية الداخلية والخارجية، والتركيز على محاسنها وخاصة (مرونة أسعار الصرف وسهولة التكيف). مما يتيح وقت أطول لبلد ما من إجراء التصحيحات الضرورية من اختلالات يعاني منها في ميزان مدفوعاته.
- ٢ تشجيع التعاون الدولي في مجال النمو والتوازن في التجارة الدولية وتنمية موارد الأعضاء الإنتاجية بوصفها أهدافاً أساسية للسياسة الاقتصادية.
- ٣ المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات التجارية بين الدول المختلفة.
- ٤ العمل باتجاه التخلص من قيود الصرف المتباينة التي تعترض سبيل نمو التجارة الدولية.
- ٥ تصبح موارد الصندوق المالية في متناول جميع أعضائه على وفق ضمانات معينة بهدف المساعدة على تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء من دون اللجوء إلى تدابير تضر بالرخاء الوطني والدولي مما يعزز الثقة بين الدول الأعضاء.

(١) نيلسون ارووجودي سوزا واخرون ، العولمة هي الاسم الجديد للاستعمار ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد (14-16 نيسان) ، ج4 ، بيت الحكمة بغداد ، 2002 ، ص 128

(٢) احمد عبدالرحمن لطيف الجبوري ، الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الاقتصادات العربية ، الجامعة المستنصرية ، 2005 ، ص 14-15 .

وإن حقيقة ما جاء في المادة الأولى من اتفاقية الصندوق لا تتعدى أن تكون آلية للعمل باتجاه التوفيق بين المصالح الأمريكية الدولة الصاعدة ومصالح بلدان أوروبا الغربية ولاسيما إنجلترا في تلك المرحلة^(١). وإن الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتفظ بـ (75%) من الاحتياطي العالمي للذهب، والدولة الدانئة لمعظم الدول الصناعية الرأسمالية في أوروبا الغربية من خلال حجم استثماراتها الخاصة التي بلغت (6) مليار دولار أمريكي عام 1946، و ناتج قومي بلغ (47%) من الناتج العالمي عام 1950^(٢)، تحاول من خلال اتفاقية الصندوق العودة إلى قاعدة الصرف بالذهب، إذ تتمتع بموجبها العملات كافة بأسعار صرف ثابتة بعيداً عن الرقابة الوطنية، مما يُتيح لحركة الذهب ممارسة دورها التقليدي في تحقيق التوازن في موازين مدفوعات الدول المختلفة في إطار ما تتمتع به كل دولة بمستوى دخل وطني واثنماني، وهي ميزة تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية. في حين تسعى دول أوروبا الغربية الرأسمالية و لاسيما إنجلترا المدينة والمتضرر اقتصادها جراء الحرب، إلى الإفادة من هذه الاتفاقية من خلال الحد من تأثيرها في سياساتها الاقتصادية الداخلية الرامية إلى تحقيق الاستخدام الكامل الذي لا يمكن لإنجلترا خاصة والدول الرأسمالية الغربية الأخرى بلوغه من دون استمرار العجز في موازين مدفوعاتها.

ومما يؤكد أن الأهداف المعلنة للصندوق في مجال النقد وأسعار تبادل العملات، وتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات تعبر عن التوافق بين مصالح الدول الرأسمالية الأعضاء في الصندوق هو: أسلوب إدارته وعائدية رأس ماله الذي يتكون من الذهب وعملات الدول الأعضاء وسنداتها الحكومية وما يترتب عليها لاحقاً من خلق احتياطي نقدي للصندوق تمثل بحقوق السحب الخاصة. ولما كانت الولايات المتحدة قد ألترمت حتى عام 1971 بتحويل عملتها إلى ذهب، فقد اعتمدت الدولار الأمريكي استناداً الى قيمته من الذهب في منتصف عام 1944 إلى جانب الذهب (الذي تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية منه آنذاك ما يقارب ثلاثة أرباع ما متاح منه عالمياً) كمعيار لتحديد حصص الأعضاء في رأس مال الصندوق، والتي على أساسها تحددت أهمية كل عضو في إدارة الصندوق، والتأثير في سياساته النقدية والائتمانية، وكذلك حدود حرية العضو في التصرف في نصيبه من الاحتياطي النقدي الإضافي للصندوق، والمتمثل بحقوق السحب الخاصة.

وأصبحت الدول الرأسمالية الصناعية المعروفة بـ ((مجموعة الدول العشرة)) وهي الدول الصناعية الأوربية السبع والولايات الأمريكية وكندا واليابان

(١) عوني محمد الفخري ، مصدر سابق ، ص 147 .
(٢) أكاديمية العلوم السوفيتية ، التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة ، أوروبا الغربية ، موسكو ، 1985 ، ص 11 ، 52-53 .

تسيطر على ثلثي أصوات الصندوق⁽¹⁾، وهو ما مكنها من توجيه سياساته النقدية والائتمانية بما يتناسب ومصالحها الرأسمالية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بسبب حجمها الاقتصادي والسياسي والعسكري تمتعت من دون غيرها من الدول الأعضاء بحق النقض (الفيتو)⁽²⁾ على سياسات الصندوق وقراراته وتوجيهها بالشكل الذي يؤمن خدمة مصالحها الإستراتيجية المستقبلية، وذلك في إقامة نظام اقتصادي رأسمالي عالمي واحد يخضع لهيمنتها، يبدأ التحضير له بإقامة نظام نقدي دولي واحد يعتمد الدولار كعملة دولية، مما يتيح لها استخدام آلية الائتمان الدولية وسيلة لإنزال ضربة للمناطق النقدية الأخرى ولاسيما منطقة الإسترليني⁽³⁾، وهيكله اقتصادات الدول غير الرأسمالية، مكنها من دون غيرها من تحديد أهداف الصندوق غير المعلنة لأنها مثلت " حتى عام 1981-1982 العربة التي تجر الاقتصاد العالمي وإن تقادمت بعد ذلك حينما تراجع نصيبها من إجمالي الناتج العالمي ليلعب ما نسبته 23% بعد ما كان يمثل 50% في عقد الأربعينيات من القرن العشرين⁽⁴⁾ .

المحور الثالث

سياسة الصندوق الائتمانية آلية لتحقيق أهدافه غير المعلنة في التدخل الاقتصادي والهيمنة الرأسمالية

من المعروف أن أي نظام اقتصادي يتطلع إلى تحقيق مصالحه على المستوى الدولي، لا بد أن يمتلك آليات عامة أو خاصة ذات نشاط دولي، تُظهر الولاء لذلك النظام من خلال ارتباطها معه بمصالح ذات منافع متبادلة، تُسهم في نشر أفكاره الأساسية التي قد تعيق التلقائية وآليات التطور الطبيعية فاعلية انتشارها على المستوى الدولي.

ولما كان النظام الرأسمالي نظاماً اقتصادياً يتخذ من العالم الخارجي عمقاً إستراتيجياً لنشاطه الاقتصادي، فإنه لجأ إلى اعتماد مثل هذه الآليات الدولية، كي يتمكن من نشر أفكاره الاقتصادية وقيمه الرأسمالية، فكان صندوق النقد الدولي واحداً من هذه الآليات الدولية الضرورية التي تروج لتلك الأفكار وتدفع بها خارج

(1) عوني محمد الفخري ، مصدر سابق ، ص 147 .

(2) جوزيف سنكلتز ، مصدر سابق ، ص 28 .

(3) وحيد علي مجاهد ، منظمة التجارة العالمية / المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مجلة الزراعة والتنمية ، السنة 18 ، العدد 2 ، 1999 ، ص 19-20 .

(4) لستر ثرو ، المتناطحون / ترجمة محمد فريد ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط 1 ، بدون تاريخ ، ص 53-54 .

محيطها الرأسمالي إلى بلدان لم تألفها سابقاً، ولم تضطر إلى اعتمادها إلا بعد أن أصبحت من مشكلات التمويل بسبب قلة الإيرادات الذاتية، وتضخم مصروفات الحكومات ما بعد الاستقلال مما دفعها إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي للاقتراض لعدم توافر البديل الأفضل، لأسباب هي:-

- ١ - انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان المصدر الأفضل للاقتراض.
- ٢ - قيام حكومات الدول الصناعية الرأسمالية بفرض شروط سياسية قاسية على القروض المقدمة للدول النامية.
- ٣ - تردد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في ممارسة أنشطتها الاستثمارية في الدول النامية، بسبب خوفها من الانقلابات العسكرية، وقرارات التأميم.
- ٤ - أما الدول النفطية النامية فقد دفعت فوائضها المالية إلى اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ذات الاستقرار السياسي والمردود الاستثماري الأعلى.

كل هذا مكن الصندوق من أن يصبح المصدر الائتماني البديل لهذه البلدان مستغلاً ظروفها الائتمانية الصعبة بالشكل الذي أمنت له تضمين قروضه إليها لائحة من الشروط الملزمة ذات الطابع السياسي أكثر منه اقتصادي خدمة لمصالحه ومصالح أية جهة أخرى رأسمالية اتخذت فيما بعد من هذه الشروط معياراً لمنح قروضها إلى تلك الدول مثل نادي لندن وباريس ومجموعة الدول السبع الصناعية^(١). ومن هذه الشروط؛ تعويم العملات والسيطرة على البنوك المركزية والتدخل في أنشطة البنوك التجارية للدول المقترضة للكشف عن طبيعة تعاملها مع الوزارات المختلفة بحجة تقييم أداء الإنفاق الحكومي وتحرير التجارة وتحجيم دور الحكومة في الاقتصاد والمجتمع من خلال تخفيض نفقاتها ومعالجة التضخم النقدي... إلخ. أما في حالة عجز البلد المدين للصندوق عن التسديد لديونه في الوقت المحدد وطلب جدولتها فلن خصخصة الشركات الحكومية والأنشطة الاقتصادية ذات الطابع العام، وتسريح الموظفين والعمال الحكوميين هي الشروط الإضافية الواجبة للتنفيذ قبل الشروع بجدولة الديون. وإن توسع الصندوق في برامجه وأنشطته الإقراضية وتداخلها مع برامج البنك الدولي وأنشطته الإنمائية أضعف إلى حد كبير الفروق بين الشروط المصاحبة لقروض المنظمين^(٢)، مما دفع بهما إلى الإتفاق على وضع ما سُمي " بالمشروطة المتبادلة"، والتي تمثل شروطاً إضافية أصبحت تفرض على المقترض سواء كان من الصندوق أم من البنك، وتشمل ما يأتي^(٣):-

(١) ميشيل شوسودوفسكي ، عولمة الفقر ، تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط 1 ، بدون تاريخ ، ص 63 .
 (٢) هيرو بوكو هينو ، التعاون بين صندوق النقد والبنك الدوليين ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 23 ، العدد 3 ، ايلول ، 1986 ، ص 14 .
 (٣) مرغم عبد الوهاب الجبشي ، المنظمات والتكتلات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في اليمن ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2007 ، ص 14-16 .

- أ - أن يكون لكل من الصندوق والبنك الدوليين حق النقض (الفيتو) على منح القروض من أحد المنظمين لأي مقترض.
- ب - امتناع أي منهما من التعامل مع أي مقترض إلا بعد استحصال موافقة المؤسسة الأخرى حتى إذا كانت العلاقة الإقراضية قائمة فعلاً مع أحدهما، أي يكون من حق الآخر طلب إيقاف القروض الممنوحة للبلد المقترض.
- ج - اشترطت المنظمتان أن يبدأ التنفيذ لمجمل الشروط المرافقة للقرض قبل وضع القرض موضع التنفيذ من خلال توقيع " خطاب نيات"، الذي هو عبارة عن نموذج مُعد مسبقاً من المنظمين لهذا الغرض يقدم إلى طالب القرض ليوقع عليه قبل الحصول على القرض، والذي بموجبه تتحدد مهام الأطراف الثلاثة:-

- ❖ **الصندوق:** مهمته التفاوض حول سعر صرف العملات للدول المقترضة ومعالجة العجز في ميزانياتها العامة على أن يُمارس دوره الرقابي قبل وبعد الإقراض وبعده من خلال التقييم الدوري كل ثلاثة أشهر، فضلاً عن الرقابة المنظمة لاقتصاد البلد المقترض.
- ❖ **البنك الدولي:** تتم رقابته من خلال تواجد وكالاته وبعثاته الفنية المتعددة والمنتشرة في وزارات البلد المقترض، بحيث تتم الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في كل وزارة تحت إشرافه المباشر.
- ❖ **البلد المقترض:** تتحدد مهامه في هذا الخطاب عبر تثبيت الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية التي ينوي تنفيذها على مستوى الاقتصاد الوطني، وأسلوب إدارته لهذا القرض على أساس إرشادات اقتصادية وفنية وإدارية تُقدم من قبل المنظمين على أن تنفذ بتاريخ سابق لتوقيع عقد القرض.

وهو ما طبق فعلاً على بلدان أوروبا الشرقية للمدة 1990-1994 وتبين للمؤسستين أن هذه البلدان قد مارست سياسة مطابقة للأهداف المحددة لها على الرغم مما صاحبها من⁽¹⁾: غموض في أهداف وبرامج المنظمين فيما يخص آلية انتقال اقتصادات البلدان المقترضة إلى مرحلة ما بعد تسوية العجز في ميزانياتها العامة وتأخر أبرام عقود الدعم المالي فضلاً عن تدخل المنظمين المباشر في بناء سياسة التصحيح الاقتصادي المعتمد في تلك البلدان " من خلال الرجوع من وقت لآخر إلى الصندوق لأخذ الاستشارة أثناء تطبيق الاتفاقية"⁽²⁾. إذن يمكن القول أن

(¹) احمد سليمان علي العموش ، اثار العولمة على قطاع التجارة الاردني ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2002 ، ص 26 .

(²) محمود خالد المسافر ، العولمة هيمنة الشمال على الجنوب ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص 153 .

التطبيع والتكيف الهيكلي الذي يمارسه الصندوق على وفق مشروطة متبادلة مع البنك على اقتصادات البلدان النامية المقترضة يجري على مرحلتين⁽¹⁾ :
المرحلة الأولى: تتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الأمد القصير، والتي تتضمن تخفيض أسعار العملات وتحرير الأسعار والتكشف في الميزانية.

المرحلة الثانية: تطبيق مختلف الإصلاحات الهيكلية الأساسية على الأمد المتوسط والطويل من خلال استهداف العجز في الميزانيات العامة وموازين المدفوعات معاً.

ويتضح تماثل وجهة نظر الصندوق مع تطلعات مؤسسات النظام الرأسمالي الاحتكارية في البلدان المقترضة كما يقول " شارل ولسون" وزير الدفاع الأمريكي، والرئيس الأسبق لشركة جنرال موتورز ((إن ما يصلح جنرال موتورز يصلح للبلاد والتي تمثل رمزاً لوجهة نظر معينة في الرأسمالية الأمريكية)).

المحور الرابع

تداعيات تطبيق بعض أهم الشروط المصاحبة لقروض الصندوق في اقتصادات الدول المقترضة

إن البرنامج الأهم لصندوق النقد الدولي في مرحلة ما بعد عقد القروض مع البلدان المقترضة بما فيها بلدان أوربا الشرقية يتمثل في التركيز على آلية تطبيق لائحة الشروط واجبة التطبيق المصاحبة للقروض الممنوحة لتلك البلدان، وهي شروط كثيرة ومتنوعة ولا يسع المجال لبحثها جميعاً، لذا سوف نركز على أكثرها أهمية وتأثيراً في مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلاد المقترض على وفق حسابات الصندوق النقدية والمالية الدقيقة والتي لا تتعدى أن تكون حتماً (تعويم قيمة العملة الوطنية للبلاد المقترض، ومعالجة التضخم الذي يحدث حتماً نتيجة التعويم) لا لأنها ذات أثر كلي مباشر على الاقتصاد المستهدف فحسب، وإنما لأن سعر صرف العملة في الاقتصادات الشمولية (سمة معظم الاقتصادات النامية) هو أعلى بالتأكيد من السعر الحقيقي للعملة الوطنية في السوق، بسبب دعم السلطات النقدية له فتعويم العملة وإلغاء تعدد أسعار صرفها وإلغاء السيطرة على التحويل الخارجي تعني بمجملها استبعاد سيطرة البنك المركزي للبلاد المقترض على حركة الكتلة

(¹) جوزيف ستكلتر، مصدر سابق، ص 221 .

النقدية في الاقتصاد الوطني، أي إحداث الاختلال المطلوب في السياسة النقدية للبلاد كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي⁽¹⁾. مما يعني من الناحية العملية فسح المجال أمام مؤشرات الاقتصاد المختلفة للعمل بمستوى من التلقائية وهي الثغرة التي يتطلع الصندوق إلى تحقيقها في اقتصاد البلد المقترض من أجل التدخل بهدف إجراء التكيف والهيكلية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاد البلد المستهدف قطاعياً أو كلياً.

ونظراً لأن التعويم لا يتعدى أن يكون نوعاً من إعادة تسوية أسعار السوق المحلية مع أسعار الأسواق الخارجية، ف إن ذلك التعويم سوف يؤدي حتماً إلى حدوث تغيير مفاجئ في أسعار أغلب السلع والخدمات بما فيها السلع الأساسية المحلية والمستوردة على حدٍ سواء، وكذلك القيمة الحقيقية للدخول و لاسيما الثابتة والعوائد المتحققة بما فيها عوائد الميزانية العامة بمستوى ترتبط حدثه مع نسبة الانخفاض في قيمة العملة.

إن الارتقاع المستمر للمستوى العام للأسعار يعني اقتصادياً (التضخم النقدي)، ومعالجته على وفق لائحة شروط الصندوق المصاحبة لقروضه تقع ضمن مسؤولية حكومات البلدان المدينة على وفق ما يُسمى بـ (برنامج معالجة التضخم)، ليس لأنه ناتج عن تعويم العملة المفروض من قبل الصندوق، وإنما بوصفهم يمثل جزءاً من التضخم العالمي الذي مصدره بحسب إدعاء الدول الصناعية منتجي المواد الأولية و لاسيما الطاقة⁽²⁾.

إن هدف الصندوق من جعل معالجة التضخم من ضمن مهام حكومات البلدان المقترضة كجزء من مجموعة الشروط المرافقة لقروضه لتأكده من أن التضخم سيؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية لعوائد الميزانية التي تتخذ من الدخول الثابتة وأسعار المحروقات وعوائد المنتجين المصدر الأهم للتمويل في معظم الدول النامية باستثناء الدول النفطية، وبما أن القروض المحلية عن طريق سندات الخزينة أو الإصدار النقدي الجديد غير ممكنة في ظل شروط مديونيتها للصندوق جعل تلك الحكومات عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها في مجال الاستمرار بالإنفاق المحلي، وتسديد خدمات قروضها من الصندوق في آجالها المحددة، مما دفع بها إلى طلب إعادة جدولة ديونها مع طلب المزيد من القروض الإضافية ليس من الصندوق هذه المرة فحسب إنما من مؤسسات دولية أخرى كالبانك الدولي ونايدي لندن وباريس، والتي تتطلب قروضها (تركبية) خاصة من الصندوق للبلاد

(1) ميشيل شوسودوفسكي، مصدر سابق، ص 67.
(2) نجيب نجم الدين، البلدان النامية والنظام الاقتصادي الدولي، دار الحرية للطباعة والتوزيع، بغداد 1983، ص 127.

المقترض^(١). ومعنى هذا خضوعه لشروط جديدة أكثر قسوة من الشروط السابقة تتمثل بما يلي^(٢):

- ١- قبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاداتها.
- ٢- أن يتمتع البنك المركزي للبلد المقترض الطالب لإعادة الجدولة والتركية بالاستقلال التام ليس عن السلطة التنفيذية (الحكومة) هذه المرة فقط، إنما عن السلطة التشريعية (البرلمان) أيضاً، إذ يخضع موظفوه إلى السلطة المباشرة لصندوق النقد الدولي إلى جانب تصفية المشروعات الحكومية تحت إشراف البنك الدولي وادارته من خلال بيعها إلى القطاع الخاص الذي تقوده تلك الفئة الاجتماعية التي حققت ثراها في ظل التعاون مع الشركات متعددة الجنسية عبر الارتباط معها بمصالح مشتركة، وهو ما حدث فعلاً في بلدان أوروبا الشرقية في العقد الأخير من القرن العشرين^(٣).

إن شرطاً (تعويم العملة، ومعالجة التضخم) آليات أراد الصندوق من خلالها تحقيق الهدف الرأسمالي الأهم، وهو التدخل وفرض الهيكلية والتكيف على اقتصادات تلك البلدان المدينة له وربطها اقتصادياً بالمنظومة الرأسمالية وهي الأهداف غير المعلنة لنشاطه الائتماني. فهل تحقق له ذلك...؟
إن الإجابة على ذلك يمكن التحقق منها من خلال تشخيص تداعيات تلك الشروط في اقتصادات تلك البلدان غير المؤشرات الآتية:-

المؤشر الأول: تعطيل فاعلية السياسات النقدية إلى جانب تخفيض القيمة الحقيقية لإيرادات الميزانية العامة للحكومة ومن ثم العمل باتجاه تقليص دور الحكومة في الاقتصاد والمجتمع مما يعني تحقيق المزيد من الليبرالية الاقتصادية بهدف دمج اقتصادات تلك البلدان بالاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف^(٤).

المؤشر الثاني: تخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور إلى جانب فرض شرط عدم إمكانية الربط بينها وبين مستويات التضخم مما أدى إلى^(٥) جعل مستويات الأجور والرواتب في العالم النامي بما فيها بلدان أوروبا الشرقية تنخفض بمقدار (سبعين) مرة عن مستواها في بلدان (OECD)، كما إن تخفيض صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الفرنسية لقيمة الفرنك الأفريقي المعتمد كعملة في وسط أفريقيا وغربها قد أسهم في عام 1994 في خفض القيمة الحقيقية للأجور

(١) محمود خالد المسافر، مصدر سابق، ص 152.
(٢) ادريانو بينابون، العولمة نقيض التنمية، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة بغداد، 2002، ص 271.

(٣) ميشيل شوسودوفسكي، مصدر سابق، ص 70.
(٤) رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، دار سينما للنشر، القاهرة، 1993، ط 1، ص 78-79.
(٥) ميشيل شوسودوفسكي، مصدر سابق، ص 50-68.

وإيرادات تلك الحكومات إلى (50%) يقابلها في الاتجاه الآخر ارتفاع في الأسعار الاسمية للسلع المختلفة المحلية والمستوردة مما يخلق ذلك للاحتكارات الرأسمالية فرص استثمار مثالية منخفضة التكاليف وذات صادرات عالية المردود.

المؤشر الثالث: الأسرام في تخفيض إنفاق الحكومات المدينة للصندوق من العملات الأجنبية بهدف مساعدتها على إمكانية الإيفاء بالتزاماتها المتعلقة بتسديد أقساط الديون وفوائدها بأجلها المحددة مما يسهم في تحجيم دور الحكومة في الاقتصاد المحلي.

المؤشر الرابع: إن تحجيم فاعلية السياسة النقدية لحكومة البلاد المقترض عبر تعويم عملته يسهم في تحقيق المزيد من الليبرالية الاقتصادية وهو الهدف المنشود للاحتكارات الرأسمالية العالمية الباحثة عن فرص الاستثمارات الأكثر ربحية إلى جانب العمل على هيكلة اقتصاد البلاد المقترض عبر خلق جزر اقتصادية متطورة معزولة عن فروع الاقتصاد الأخرى وانشطتها التي تصدر منتجاتها إلى أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة⁽¹⁾، فضلاً عن هيكلة مجتمعه عبر خلق فئة اجتماعية صغيرة ترتبط معها بعلاقات ذات مصالح متبادلة يعول عليها مستقبلاً في إجراء المزيد من التكيف والهيكلية في اقتصادات بلدانها⁽²⁾.

إن دخول هذه الاحتكارات إلى الاقتصاد المستهدف يجعلها حتماً تمارس أنشطتها الاستثمارية في تلك الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية الأكثر ربحية والتي منتجاتها أما سلع زراعية منتجة في مزارع رأسمالية كبيرة أو في صناعات استخراجية تديرها فروع تلك الاحتكارات والتي على العموم تكون تكاليف إنتاجها منخفضة لان مكافئات مدخلاتها أسعار معظمها تدفع بالعملة المحلية، في حين تباع مخرجاتها إلى السوق الرأسمالية العالمية بالعملة الأجنبية، أما استيرادات البلد فلفها لا تواكب الزيادة في الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها أمام المستورد المحلي من جهة وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول المحلية من جهة أخرى. و عليّ فلن دخول هذه الاحتكارات إلى اقتصاد البلاد المقترض يتسبب في اختلال الموازين الكلية لذلك الاقتصاد فيما بين العرض والطلب في السوق المحلية وبين أنشطته

(1) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 19.
(2) فرنسيس مولاييه، وجوزيف كوليتز، صناعة الجوع، ترجمة أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، 64، الكويت 1983، ص 246.

أو قطاعاته المختلفة، وكذلك بين فئات مجتمعه المختلفة وهي بمجملها تمثل المظاهر العملية للتكيف والهيكلية^(١).

المؤشر الخامس: تدهور شروط التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية المدينة للصندوق بسبب زيادة صادراتها من السلع الزراعية والاستخراجية ذات الأسعار المنخفضة في السوق العالمية قياساً بأسعار السلع المصنعة بسبب حرمان اقتصادات الدول النامية المدينة من القيمة المضافة لمنتجاتها الأولية المصنعة من قبل فروع الاحتكارات العالمية.

المؤشر السادس: إن معالجة التضخم تتطلب من البلد المقترض تخفيض الإنفاق الحكومي عن طريق إجبار الحكومات التخلي عن بعض مهامها الاقتصادية والاجتماعية مثل خصخصة المشروعات العامة وترشيق دوائر الحكومة عن طريق الاستغناء عن بعض منتسبها وإلغاء أو تقليص برامج الرعاية الاجتماعية أو دعم السلع الأساسية والخدمات وتعويم أسعار المحروقات أو إجراء المزيد من التقشف في النفقات الأخرى للحكومة، وإذا ما علمنا أن معظم قروض الصندوق لا تتعدى أن تكون تغطية لشراء سلع استهلاكية أساسية أو معمرة من السوق الرأسمالية، فإن هذه القروض لا تسهم إذن في خلق نشاط إنتاجي يؤدي إلى خلق أو زيادة الصادرات أو التعويض عن بعض الاستيرادات مما يعني في الحالتين عدم توافر مصدر بديل عن قروض الصندوق لتوريد العملات الأجنبية مما يدفع البلد إلى اللجوء مرة أخرى إلى الصندوق للاقتراض، ولكن بشروط أكثر قسوة هذه المرة على الوضع الاقتصادي في البلد المقترض.

ويمكن القول أن هذه الشروط المصاحبة لقروض الصندوق أسهمت في تمكينه من التدخل في اقتصادات الدول النامية المدينة له وهيكلتها بالشكل الذي أمكن معه تحويلها إلى أسواق استثمار مناسبة للشركات متعددة الجنسية تتميز بوفرة اليد العاملة والمواد الأولية الرخيصة، وهي عناصر جديدة للتمايز التنافسي بين هذه الاحتكارات في مجال الكلفة التي أصبحت تفتقر إليها في مجال التمايز التقني الذي بلغ مستوى التماثل في محيطها الإقليمي.

(١) نجيب نجم الدين، مصدر سابق، ص 7.

الاستنتاجات:

- واخيرا ومن مجمل ما تقدم عبر محاور البحث الاربعة يمكن استنتاج ما يلي :
- ١ - كان الهدف المبدئي المُعلن لكل الدول الرأسمالية الصناعية من إنشاء صندوق النقدي الدولي، تحقيق التوافق والحد من التنافس فيما بينها عبر تقديم المساعدة والمشورة إلى تلك الدول التي عثت أحداث الحرب العالمية الثانية بأنظمتها النقدية والمالية والتبادلية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهدف من إنشائه خدمة إستراتيجيتها الرأسمالية العالمية في المستقبل وذلك بإنشاء نظام نقدي دولي يشرف عليه الصندوق ويستخدم الدولار كعملة دولية يمكنها من استخدامه كآلية ائتمانية دولية للتدخل والهيمنة من جهة، ووسيلة لآ زوال ضربة مدمرة للمناطق النقدية الأخرى لاسيما منطقة الجنيه الأسترليني، وهي الأهداف غير المُعلنة للصندوق.
 - ٢ - لأول مرة في التاريخ الاقتصادي تسهم منظمة دولية عبر ما تمنحه من قروض بتحويل السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية والتجارية) للدول المستقلة إلى سياسات تخضع مباشرة لإشراف تلك المنظمة وإدارتها من خلال عقد علاقات ائتمانية ثنائية غير تبادلية في المنافع والكلف والالتزامات، تفرض من خلالها على البلد المُقترض شروط ومعايير لتحقيق أهداف ليست بالضرورة أن تكون واضحة بالنسبة له بينما تكون واضحة وفاعلة بالنسبة لتلك المنظمة، وتتمثل في هيكلة اقتصاد البلد المُقترض وهيكلته وربطه بالنظام الاقتصادي لتلك الأمة مثلما فعل صندوق النقد الدولي ونظامه الرأسمالي المعولم.
 - ٣ - إن التركيز على أهمية شرطي (التعويم، ومعالجة التضخم) وعدهما ضمن أوليات شروط الصندوق المصاحبة لسياسته الائتمانية يعود إلى أثرهما الفاعل في تحجيم فاعلية السياسة الاقتصادية والاجتماعية لحكومة البلد المُقترض بوصفها العقبة الأهم أمام حرية تدخل الصندوق في شؤون البلد الاقتصادية في وضع آليات التكيف والهيكلية القطاعية أو الكلية الضرورية موضع التنفيذ من أجل تسهيل ربطه بالمنظومة الرأسمالية العالمية الذي يُعد الهدف الرأسمالي الأهم وغير المُعلن لنشاط الصندوق الائتماني.
- أما أسلوب تخفيف أو الحد من تداعيات سياسات الصندوق الائتمانية في اقتصادات الدول النامية المستهدفة، فيمكن تحقيقه من خلال (البحث) عن البدائل المناسبة للائتمان، مثل:
- أولاً: الإفادة من المدخرات المحلية الخاصة عن طريق إعادة تفسير القيم الدينية والاجتماعية بما يؤمن تحويل مسار هذه المدخرات من الادخار الاكتنازي إلى الادخار الاستثماري عبر طرح مقارنة بين المساوي الاجتماعي

والإنسانية لقروض الصندوق والقروض المحلية الربوية استناداً إلى قاعدة الاضطرار.

ثانياً: تنشيط عمل مصارف الاستثمار المحلية المباشرة و لاسيما المصارف الإسلامية عن طريق إعادة تقييم تجربتها وتحديد الخلل في أنشطتها الاستثمارية السابقة إن وجدت.

ثالثاً: احتواء رأس المال المحلي والحد من توجهاته الاستثمارية الخارجية عن طريق خلق مصالح اقتصادية جديدة له في الاقتصاد المحلي ذات مزايا أفضل مما هي في الخارج في التملك والاستثمار من دون شعوره بالخوف السياسي أو العرقي أو الطائفي في المستقبل.

رابعاً: إن سوق الأسهم هي ابتكار جديد للتمويل وللدخار بوصفها تلائم المدخرين الصغار والكبار على حد سواء، أي بمقدورهما أن يشاركا معاً في تمويل شركة مساهمة يبلغ رأس مالها أكثر من مليار دولار أمريكي، حيث بمقدور هذه السوق تسهيل تحريك رأس المال من ملايين المدخرين الصغار والكبار. يحفز الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى رأس مال لكي تنمو وتزدهر، كما أنها تمكن أي مدخر من خلال أسعار الأسهم في السوق من المعرفة اليومية لمقدار ثروته.

خامساً: إن أية دولة نفطية تصل عوائدها السنوية إلى أكثر من (30) مليار دولار، ولا تستخدم سُلّم أوليات في توزيع مواردها المالية بدلاً من اللجوء إلى الصندوق للاقتراض، فلبن حكومتها لا تتعدى أن تكون أما من تلك الفئة الاجتماعية التي ترتبط بمصالح تعاون مع الشركات متعددة الجنسية مما دفعت بها إلى الحكم لتهيئ لتلك الاحتكارات فرص للتملك والاستثمار في الاقتصاد المحلي أو أنها تفتقر إلى الحد الأدنى من المعلومات الاقتصادية.

الهوامش:

- (١) السيد علي، جميل. عبد المنعم، هيل عجمي/ العلاقات النقدية الدولية/ الجامعة المستنصرية/ بغداد/ 1992 .
- (٢) عبد الشفيق. محمد/ قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد/ دار الوحدة للطباعة والنشر/ بيروت/ ط١/ 1981 .
- (٣) يجنكو. ستاد / الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي/ ترجمة محمد عزيز بغداد/ 1979 .
- (٤) العاني. عماد محمد علي/ تغيرات أسعار صرف الدولار وأنعكاساتها الدولية/ رسالة ماجستير/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد/ 1994 .

- (٥) الفخري. عوني محمد/ التنظير القانوني الداعم للعولمة الاقتصادية الرأسمالية (العولمة وأثرها في الاقتصادات العربية- بحوث ومناقشات ندوة بغداد-14-16 نيسان) / ج5/بيت الحكمة/ بغداد/2002 .
- (٦) مونكلر. هير فريد/ الإمبراطورية- منطق الهيمنة/ ترجمة عدنان عباس علي/مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية/ ط١ / 2008 .
- (٧) ستكلنز. جوزيف/ العولمة ومساؤها/ ترجمة فالح عبد القادر حلمي/ بيت الحكمة/ ط١/ بغداد/ 2003 .
- (٨) سوزا، وآخرون. نيلسون أرووجودي/ العولمة هي الاسم الجديد للاستعمار (العولمة وأثرها في الاقتصادات العربية- بحوث ومناقشات ندة بغداد- 14-16 نيسان) / ج4/ بيت الحكمة/ بغداد/ 2002 .
- (٩) الجبوري. أحمد عبد الرحمن لطيف/ الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة وانعكاساتها علي الاقتصادات العربية/ أطروحة دكتوراه/ كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية/ 2005 .
- (١٠) أكاديمية العلوم السوفيتية/ التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة- أوربا الغربية/ موسكو/ 1985 .
- (١١) مجاهد. وحيد علي/ منظمة التجارة العالمية (المنظمة العربية للتنمية- الزراعة) / مجلة الزراعة والتنمية/ السنة 18/العدد2/ 1999 .
- (١٢) ثرو لستر/ المتناطحون/ ترجمة محمد فريد/ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية/ أبو ظبي/ ط١/ بدون تاريخ .
- (١٣) شو سو دو فسكي. ميشيل/ عولمة الفقر- تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين/ ترجمة جعفر علي حسين السوداني/ بيت الحكمة/ بغداد/ ط١/ بدون تاريخ .
- (١٤) هينو. هيرو يوكي/ التعاون بين صندوق النقد والبنك الدوليين/ مجلة التمويل والتنمية/ المجلد 23/ العدد 3/ ايلول/ 1986 .
- (١٥) الحيشي . مرغم عبد الوهاب/ المنظمات والتكتلات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في اليمن/ اطروحة دكتوراه/ كلية الاقتصاد/ جامعة دمشق/ 2007 .
- (١٦) العموش. أحمد سليمان علي/ أثار العولمة على قطاع التجارة الأردني/ أطروحة دكتوراه/ كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية/ بغداد/ 2002 .
- (١٧) المسافر. محمود خالد/ العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال على الجنوب/ بيت الحكمة/ بغداد/ 2002 .
- (١٨) نجم الدين. نجيب/ البلدان النامية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد/ دار الحرية للطباعة والتوزيع/ بغداد/ 1983 .
- (١٩) نينا يون. ادرياتو/ العولمة نقيض التنمية/ ترجمة جعفر علي حسين السوداني/ بيت الحكمة/ بغداد/ 2002 .
- (٢٠) زكي. رمزي/ الليبرالية المستبدة/ دار سينا للنشر/ القاهرة/ 1993/ ط١ .
- (٢١) صقر. عمر/ العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة/ الدار الجامعة/ القاهرة/ 2001 .
- (٢٢) مور لايبه، كوليتز. فرنسيس، جوزيف/ صناعة الجوع/ ترجمة أحمد حسان/ سلسلة عالم المعرفة/ 64/ الكويت/ 1983 .